وفي تعين اللازم للنتيجة واللازم من الشيء فيخرج القضية الواحدة المستلزمة
لقضية اخرى بديهية او كسبية لكن يرد عليه ما عدا الشكل الاول
لعدم اللزوم بين علم المقدمات على هيئة غير الشكل الاول وبين علم
النتيجة بينا وهو ظ ولا غير بين لان معناه خفاء اللزوم والخفاء
بعد الوجوه وايضا يرد عليه المقدمات التي تحدس منها النتيجة وهي
بعينها واردة على التعريف الثاني اللهم الا ان يراد بالاستلزام واللزوم
ما يكون بطريق النظر بقرينة ان التعريف للدليل قوله فبالكلية وفي
لكن يمكن تطبيقه على الاول فان العلم بالعالم من حيث حدوثه
يستلزم العلم بالصانع ولا يذهب عليك ان هذا شامل للمقدمات
بخلاف الاول على ما اخذه الشارح والعام لا يوافق الخاص فح بك
التعريف وتخصيصه مثل الاول خروج عن مذاق الكلام والصواب
تعميم الاول قوله تصديقا يريد ان الخارق الدال على الصدق
هو الذي قصد به التصديق واما ما يظهر على يد مدعي الالوهية
من الخوارق فليس بتصديق له لان كذبه معلوم بالادلة القطعية
فهو استدراج له وابتلاء لغيره قوله كان صادقا فيما اتى به من الاحكام

الاحكام اذ لو جاز كذبه في ذلك عقلا لبطل دلالة المعجزة هذا
بهت في الامور التبليغية واما في سائرها فالوجه ايجابه للعلم
بها هو انه ثبت بالادلة القطعية عصمته عن الذنوب فلا يكون
كاذبا قوله فليتوقف على الاستدلال قيل اذا تصور معجزة بالرسالة
لم يحتج الى ترتيب هذا النظر واجيب بان تصور المخبر موقوف على
الاستدلال فيتوقف جزؤه ايضا بالواسطة والكل غلط لان تصور
المخبر بالرسالة لا يجعل صدق الخبر بديهيا لكن الكلام في صدق
الخبر الملحوظ من حيث ذاته ونظيره ان ثبوت الحدوث للعالم الملحوظ
من حيث ذاته نظري ومن حيث عنوان المتغير بديهي فتأمل قوله
اي عدم احتمال النقيض بهذا المعنى يعم الثبات فيلغو ذكره اللهم
الا ان يراد عدم الاحتمال في نفس الامر وعند العالم في الحال
او في المآل وفيه ما فيه فالاولى ان يفسر التيقن بالجزم المطابق
قوله فهو علم بمعنى الاعتقاد آه ولا يخفى ان قوله يوجب العلم عقيب
الاستدلال مغن عن هذا الكلام لان هذا هو معنى العلم عندهم
وايضا سائر العلوم النظرية كذلك فما وجه التخصيص بالذكر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)